

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2114

3 June 1998

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليديونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٧- ١	أولا - لمحة عامة
٣	١٥- ٨	ثانيا - تطورات الحالة
١٢	١٦-٢٢	ثالثا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
		ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
١٢	١٦	للبلدان والشعوب المستعمرة
١٢	١٧-٢٠	باء - المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٣	٢١-٢٢	جيم - الجمعية العامة
١٤		المرفق - اتفاق نومييا

أولا - لمحة عامة

١ - تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ٥٠٠ كيلومتر إلى الشرق من استراليا و ٧٠٠ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا، وتشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير، وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا، وماري، وليفو، وتيفا)، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة دي بان وجزيرة هون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ١٦ ٧٥٠ كيلومترا مربعا ومساحة كل الجزر معا ١٩ ١٠٣ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة نوميا في الطرف الجنوبي من غراند تير.

٢ - ووفقا لإحصاء عام ١٩٩٦، كان عدد السكان ٨٣٦ ١٩٦ نسمة، ويشمل الميلانيزيين الأصليين المعروفين باسم الكانك (٤٢,٥ في المائة)؛ والمنحدرين من أصل أوروبي، وخاصة من الفرنسيين (٣٧,١ في المائة)؛ والواليزيين (٨,٤ في المائة)؛ والبولينيزيين (٣,٨ في المائة) وغيرهم، خاصة من الإندونيسيين والفيتناميين (٨,٢ في المائة). وقدر معدل نمو السكان في عام ١٩٩٧ بنسبة ١,٦٨ في المائة. وينتمي حوالي ٦٠ في المائة من السكان إلى الكنيسة الكاثوليكية، و ٣٠ في المائة إلى الكنيسة البروتستانتية، و ١٠ في المائة إلى ديانات أخرى. واللغة الرسمية هي الفرنسية، وهناك نحو ٢٨ لهجة ميلانيزية - بولينيزية مستخدمة.

٣ - ويقسم الإقليم إلى ثلاث محافظات هي: الجنوب والشمال (من جزيرة جراند تير) وجزر لويالتي. ولكل محافظة جمعية منتخبة مسؤولة عن التنمية الاقتصادية المحلية، والإصلاح الزراعي، والشؤون الثقافية، والتعليم الابتدائي. ويشكل أعضاء الجمعيات معا مجلس الإقليم الذي يضم ٥٤ عضوا والمسؤول عن الميزانية والشؤون المالية، والهياكل الأساسية، والاتصالات، والخدمة العامة ذات الأهمية الوطنية، على نطاق الإقليم. ويتكون مجلس الإقليم من ١٥ عضوا من المحافظة الشمالية، و ٣٢ عضوا من المحافظة الجنوبية، وسبعة أعضاء من محافظة جزر لويالتي. وينتخب الأعضاء لفترة ست سنوات بالانتخاب العام. ويشغل المفوض السامي الفرنسي، وهو حاليا السيد دومينيك بور، منصب مدير الإقليم. ويساعده رؤساء الجمعيات ورئيس مجلس الإقليم. وتتولى ٣٢ بلدية إدارة الحكومة المحلية.

٤ - ويتبع النظام القانوني في كاليدونيا الجديدة النظام الفرنسي. وبالإضافة إلى ذلك، وللمحافظة على تقاليد الكانك، هناك أيضا ثمان مناطق عرفية لكل منها مجلس عرفي استشاري، فضلا عن مجلس عرفي على نطاق الإقليم. ويسدي المجلس العرفي الاستشاري المشورة في المسائل المتعلقة بالقانون العرفي وقانون الأراضي. ويتولى قضاة رئاسة محاكم الدرجة الأولى اللامركزية. ويقع مقر محكمة الاستئناف في نوميا ويمكن اللجوء إلى محكمة الاستئناف العليا في فرنسا في مسائل معينة.

٥ - ويوجد تجمعان سياسيان رئيسيان وأحزاب صغيرة عديدة. أما التجمعان السياسيان الرئيسيان فهما حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، وتضم الأحزاب التي تتكون منها جبهة الكانك، الاتحاد الكاليدوني، وحزب الكانك للتحرير، والاتحاد التقدمي الميلانيزي، والحزب الاشتراكي الكاليدوني. وأجريت انتخابات في تموز/يوليه ١٩٩٥؛ وستجرى الانتخابات القادمة في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٦ - وتنص اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨ (انظر A/AC.109/1000، الفقرات من ٩ إلى ١٤ و A/AC.109/2028، الفقرات من ٥ إلى ٩ والمرفقات الأولى إلى الرابع والسادس والسابع) على إجراء استفتاء لتقرير المصير في عام ١٩٩٨، عقب فترة تنمية اقتصادية واجتماعية تستغرق ١٠ سنوات.

٧ - وتهيمن صناعة النيكل على اقتصاد كاليدونيا الجديدة. ويوجد في الإقليم أكثر من ٢٠ في المائة من مصادر النيكل المعروفة في العالم. وعانى الاقتصاد في السنوات الأخيرة من كساد الطلب الدولي على النيكل، وهو المصدر الرئيسي للإيرادات من الصادرات. وتعتبر السياحة الآن ثاني أهم الصناعات. ولا يصلح إلا جزء صغير من الأراضي للحرثة، مما يجعل الإنتاج الزراعي منخفضا نسبيا؛ وتستأثر الأغذية بنسبة ٢٥ في المائة من الواردات.

ثانيا - تطورات الحالة

٨ - استؤنفت المحادثات المتعلقة بمركز كاليدونيا الجديدة السياسي في المستقبل، في باريس، في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ بعد انقطاع دام سنتين. وبغية تمهيد السبيل لاستئناف المحادثات، وقع اتفاق في ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ يسمح بتبادل الاحتياطات من النيكل بين شركة إيراميه التي تملكها الحكومة الفرنسية وشركة التعدين لجنوب المحيط الهادئ التي يديرها الكانك. وكانت جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني قد وضعت شرطا مسبقا لاستئناف المحادثات السياسية تمثل في توفير الموارد من النيكل لمشروعها المقترح لبناء مصهر في المحافظة الشمالية، الذي ينص عليه الاتفاق المبرم بين شركة إيراميه وشركة التعدين لجنوب المحيط الهادئ. وأدى الإعلان عن الاتفاق الموقع بين شركة إيراميه وشركة التعدين إلى إزالة المتاريس وحواجز الطرق التي أقامها أنصار جبهة الكانك في جميع أنحاء الإقليم. وكانت حواجز الطرق قد أقيمت تحسبا لعدم التوصل إلى اتفاق بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وهو الموعد النهائي الذي حددته جبهة الكانك، وحذرت من أنه إذا فات هذا الموعد النهائي فإنها ستقوم بتعبئة جماهيرية لأنصارها. وقام ألان كريستناخت المستشار الخاص لرئيس وزراء فرنسا، بزيارة كاليدونيا الجديدة بمناسبة التوقيع على الاتفاق المتعلق باحتياطات النيكل، وأفادت التقارير أنه اجتمع مع زعماء سياسيين في الإقليم لمناقشة استئناف المفاوضات.

٩ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بعد شهرين من المفاوضات المكثفة، وقع ممثلون عن الحكومة الفرنسية وحزب التجمع من أجل كاليدونيا، وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني على اتفاق يتعلق بمركز الإقليم في المستقبل.

١٠ - وفي اليوم ذاته، أصدر رئيس وزراء فرنسا البيان التالي:

"وقعت وفود حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، والحكومة، في هذا اليوم في نوميا، بالأحرف الأولى على وثيقة تعكس الاتفاق الذي توصلت إليه لتنفيذ "حل توافقي" يلي متابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة بموجب اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨.

"وكانت المناقشات بدأت في باريس، في ٢٤ شباط/فبراير الماضي، برئاسة، ثم أدارها السيد جون جاك كيران، وزير الدولة لما وراء البحار. واستؤنفت المناقشات في نوميا ابتداء من ١٥ نيسان/أبريل مع ممثلي الحكومة السيدين كريستناخت ولاناست.

"ويشمل الاتفاق ديباجة تصف آثار الاستعمار على هوية الكانك، وتؤكد الرغبة، بعد مرور عشر سنوات على اتفاقات ماتينيون، "في بدء مرحلة جديدة تتميز بالاعتراف التام بهوية الكانك، قبل إعادة وضع عقد اجتماعي بين جميع الجماعات المحلية التي تعيش في كاليدونيا الجديدة، وبتقاسم السيادة مع فرنسا، على طريق التمتع بالسيادة الكاملة".

"وتم أيضا اعتماد "وثيقة توجيه"، تنص أولا على الطرائق التي يتم بها زيادة مراعاة هوية الكانك في التنظيم السياسي لكاليدونيا الجديدة، عن طريق تحسين المركز والقانون العرفي، وتعزيز الاعتراف بدور السلطات العرفية، بالاستناد بشكل خاص إلى إنشاء مجلس شيوخ عرفي، وحماية التراث الثقافي ورفع قيمته، واتخاذ تدابير تتعلق بنظام الأراضي، واعتماد رموز مميزة للهوية.

"وسيتم تغيير مؤسسات كاليدونيا الجديدة. وسيعيّن المجلس حكومة كاليدونيا الجديدة على أساس التمثيل النسبي.

"وسيكون جمهور الناخبين في انتخابات جمعيات المحافظات والمجلس محدودا، كما نصت على ذلك اتفاقات ماتينيون.

"وستجرى عمليات نقل كبيرة للاختصاصات من الدولة إلى مؤسسات كاليدونيا الجديدة، فور تشغيل المؤسسات الجديدة بالنسبة للبعض، وفي مرحلة ثانية بالنسبة للبعض الآخر. وفي نهاية العملية، لن تحتفظ الدولة إلا بالاختصاصات المتعلقة بالسيادة.

"وسيتم تحديد آلية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكاليديونيا الجديدة بواسطة اتفاقات خاصة.

"وستتناول هذه الآلية بشكل خاص التدريب. وستتمكن كاليدونيا الجديدة خلال هذه الفترة من السيطرة الكافية على الأدوات الرئيسية لتنميتها. وستتخذ تدابير لتشجيع إمكانية وصول الأشخاص المقيمين في كاليدونيا الجديدة إلى العمالة المحلية.

"وستخضع هذه الآلية في جملتها إلى استشارة السكان المعنيين في كاليدونيا الجديدة، وفقا للمادة ٢ من قانون الاستفتاء المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وذلك قبل نهاية العام.

"وبعد عشرين سنة، ستنظم استشارة انتخابية جديدة. وستتناول نقل الاختصاصات المتعلقة بالسيادة إلى كاليدونيا الجديدة، والتمتع بالمركز الدولي للمسؤولية الكاملة، وتنظيم شؤون المواطن وأعطائها شكل الجنسية. وقد تجرى هذه العملية الاستشارية بعد ١٥ سنة إذا قرر المجلس عقدها في وقت مبكر.

"وستجرى الآن عمليات استشارية بشأن هذا الاتفاق في كاليدونيا الجديدة مع المنظمات السياسية، والعرفية، والاقتصادية، والاجتماعية.

"وستبدأ الحكومة بإعداد النصوص اللازمة لتنفيذ الاتفاق، وستقدم، بوجه خاص، مشروع قانون دستوري إلى رئيس الجمهورية.

"وأود أن أهنئ جميع الذين ساهموا في التوصل إلى هذا الاتفاق.

"فقد تمكنوا من التقريب بين وجهات نظرهم واتخاذ خطوة نحو المستقبل. وأشيد على وجه الخصوص برئيسي الوفدين السيد لافلور عن حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، والسيد واميتان، عن جبهة الكاكاك الاشتراكية للتحرير الوطني، فضلا عن جميع أعضاء الوفود الذين عملوا دون انقطاع مع ممثلي الحكومة منذ شهرين.

"وبعد عشر سنوات من اتفاقات ماتينيون، تبدأ مرحلة جديدة من السلام والتنمية في كاليدونيا الجديدة.

"وسأذهب إلى كاليدونيا الجديدة في ٤ و ٥ أيار/ مايو القادم، من أجل التوقيع شخصيا على هذا الاتفاق والثناء على جون ماري تجيباو في إطار احتفالات تدشين المركز الثقافي الذي سيخلد اسمه".

١١ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قررت دورة استثنائية لجهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني المطالبة بالاستقلال، بالإجماع التصديق على الاتفاق والإذن بالتوقيع عليه.

١٢ - وفي ٥ أيار/ مايو، أقيم الاحتفال الرسمي للتوقيع على اتفاق نومييا في كاليدونيا الجديدة (ويرد في مرفق هذا التقرير النص الكامل لاتفاق نومييا). ووقع على الاتفاق رئيس الوزراء ليونيل جوسبن، وكذلك وزير الدولة لأقاليم ما وراء البحار، جون جاك كيران، ورئيس حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، جاك لافلور، ورئيس جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، روك وامياتا. وقال رئيس الوزراء في الخطاب الذي أدلى به في الاحتفال ما يلي:

"... صحيح أن العشر سنوات الماضية مرت بسرعة أكبر مما كنا نتوقع في بداية العملية، وبدا الوقت وكأنه تسارع في نهاية الفترة، وشعر الكثيرون أن الوقت لم يكن كافيا لإنجاز كل ما كان ينبغي إنجازه.

"ومع ذلك، أنجز الكثير. ومع تلاشي ذكريات السنوات الماضية فلا يجب أن ينسينا الوقت الذي مر الطريق التي سلكنها.

"وتم تحقيق معظم الأهداف المحددة. ولا شك في أن الإقليم قد أحرز تقدما: فقد تعلم سكان كاليدونيا الجديدة أن يعيشوا ويعملوا معا بشكل أفضل، وتمرنوا على الاضطلاع بمسؤوليات جديدة، واكتسبوا المزيد من الخبرة، وأصبح اقتصادهم متينا أكثر.

"وبذلك، فتحت اتفاقات ماتينيون عهدا جديدا للإقليم. ويمكن للذين وقّعوا على الاتفاقات إلى جانب ميشيل روكار، الذي كان ملهم هذه الاتفاقات والوسيط فيها في آن واحد، أن يفخروا بأنهم وضعوا الأسس لبناء كاليدونيا الجديدة.

"وكان ينبغي أيضا تكريس العشر سنوات التي بدأت مع التوقيع على هذه الاتفاقات، لإقناع سكان كاليدونيا الجديدة بالتصويت عند نهاية العملية تأييدا للاستقلال أو معارضة له.

"وعند نهاية فترة العشر سنوات، أجلت هذه المسألة التي أدت إلى اختلافات جذرية بين سكان الإقليم، وكان كل طرف يأمل خلالها في أن تطور كاليدونيا الجديدة سيؤدي إلى فهم الناخبين لوجهة نظره.

"السيد جاك لافلور، كنتم أول من فهم أن عشر سنوات فترة قصيرة جدا لكي تتطور فيها الآراء بشكل كاف، وأن التصويت بشأن تقرير المصير، الذي نص عليه قانون الاستفتاء، لن يسفر عن نتيجة مختلفة عن النتائج السابقة، الأمر الذي قد يجمد الآراء في ذات الوقت الذي ينتهي فيه النظام المؤسسي المنبثق عن اتفاقات ماتينيون. وبالتالي كان هناك خطر ارتداد.

"ولذلك، تنادون منذ عام ١٩٩١ بفكرة التوصل إلى "حل توافقي"، يقوم الشريكان المحليان في اتفاقات ماتينيون معا بالدعوة إلى التصويت عليه.

"واتضح أن هذا النهج مثمر. فتوافق كل من جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني والدولة على إجرائكم من حيث المبدأ. والجميع يعترف بأنه حتى نواصل معا بناء كاليدونيا الجديدة المستقبلية، يستحسن إجراء عملية استشارية تجمع بين الناس بدلا من عملية تفرق بينهم.

"ويجب الآن التوصل إلى هذا الحل التوافقي، انطلاقا من مواقف متباعدة جدا في بداية الأمر. ولا تزال جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني تطالب بالاستقلال استنادا إلى الشرعية الخاصة بالسكان الأصليين، والتي خاض من أجلها أعداد كبيرة من الرجال والنساء معركة عسيرة.

"أما حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، فيرى أن الإبقاء على روابط متينة بما فيه الكفاية مع فرنسا يكفل السلام والازدهار.

"واستمرت الأطراف التي بقيت شريكة في اتفاقات ماتينيون رابطة العزم على التوصل، عن طريق التفاوض، إلى حل وسط لا يتنازل فيه أحد عن مبادئه. وكانوا قد اعتادوا على العمل معا. وصحيح أن الحياة السياسية ساهمت بنصيبها في الانقسامات وظهرت انشاقات جديدة وبرزت مشاكل جديدة. وأصبح من الضروري، مع الاحتفاظ بروح اتفاقات ماتينيون، تحديد أسلوب للمناقشة يوافق الظروف الجديدة لمناقشة عام ١٩٩٨.

..."

"ولا يجب أن ينظر أحد إلى هذه السنوات العشرين [فترة تقاسم السيادة] بوصفها فترة انتظار سلبي. ولن يثمر اتفاق نوميا خلال فترة عشرين سنة إلا إذا شاركت شخصا في تنفيذه الحكومة، والأحزاب السياسية، ومؤسسات كاليدونيا الجديدة، فضلا عن جميع المعنيين هنا بمصير هذا البلد.

"ولا يستطيع أي مسؤول أن يشك في أننا سنواجه صعوبات ومنازعات ومسائل جديدة لا يمكن أن نتوقعها اليوم. ولذلك، أعلق أهمية كبيرة على لجنة الموقعين التي يجب أن تشترك في إعداد النصوص وأن تسهر على متابعة تنفيذ الاتفاق.

"ويجب أن يسمح اتفاق نوميا بالاستجابة إلى تطلعات السكان. وبالإضافة إلى التوقعات المتعلقة بالهوية والتطلعات السياسية، توجد هنا احتياجات عديدة غير ملبة. ولا يزال هناك عدد كبير جدا من السكان لم تتوفر لهم بعد ظروف الحياة الكريمة، ولا يزال العديد منهم من غير عمل. وعدد الشباب هنا كبير جدا. إنهم يتساءلون، ويسألوننا بإصرار متزايد، عن التغيير الذي سيحدثه الاتفاق في حياتهم اليومية، وعن ماهية المستقبل الذي نعهده لهم. وسيحكم أيضا على نجاح اتفاق نوميا حسب نوعية وقوة الأجوبة التي ستقدم على هذه الأسئلة".

١٣ - وخلال حفل التوقيع كذلك، قال رئيس جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني:

"أكدت جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني باستمرار التزامها بالتفاوض من أجل إيجاد حل ملائم ومقبول لكاليديونيا الجديدة. ولقد قلنا ذلك مرارا، وحتى في الأوقات الصعبة عندما كانت الدلائل جميعها تشير على ما يبدو إشارة مباشرة إلى الاستفتاء المتعلق بتقرير المصير. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، أعربت الجبهة، في اجتماع البلدان الميلانيزية الذي عقد في فيجي، عن رغبتها في التوصل إلى حل مبدئي بحلول ٤ أيار/مايو ١٩٩٨، وهو التاريخ الذي جرى اختياره لافتتاح مركز تجيياو الثقافي. واقترح هذا التاريخ أيضا لاجتماع القمة الثانية عشرة لمجموعة الرواد الميلانيزية في نوميا. ولم يكن ذلك ممكنا لأسباب مختلفة، إلا أن من المهم أن فكرة دعوة بلدان المنطقة للمشاركة في حفل التوقيع قد وافقت عليها الحكومة في نهاية المطاف. وإضافة إلى ذلك، أعلنت جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني رسميا عن عزمها على إبرام اتفاق بحلول هذا التاريخ الرمزي ٤ أيار/مايو ١٩٩٨، وذلك في المفاضات التي استؤنفت في باريس في ٢٢ شباط/فبراير من هذا العام.

ولقد سعى الجميع من أجل تحقيق ذلك وبنية حسنة على الرغم من الخلافات الجوهرية بينهم، وذلك دون أن يتخلوا عن معتقداتهم أو أن يفقدوا الثقة بأنفسهم. وقدم الطرفان تنازلات هامة من أجل حماية السلام وتحقيق الانسجام في الإقليم. وكما قال القديس توماس الاكويني على نحو ما اقتبس إدغار بيسان في مقال أخير له عن الترتيبات الدستورية لكوبيك: "ليست الاتفاقات حصيلة أفكار مماثلة إنما تنجم عن إرادات مماثلة". ولقد توفرت الإرادة المشتركة للتوصل إلى حل، بدءا بالمواقف التي تتعارض أصلا تعارضا تاما. فما هي العوامل المشتركة فعليا بين هؤلاء الذين يرغبون في البقاء في ظل الجمهورية الفرنسية هؤلاء الذين يناضلون من أجل استقلال بلدهم؟ في الواقع، ليس هناك عوامل كثيرة مشتركة فيما بينهما. ومع ذلك فقد فككت العقدة

الغوردية، في الواقع، فيما بينهما، بفضل الكياسة والحكمة السياسية التي تعامل بها الشريكان المحليان اللذان ركّزا اهتمامهما على المصالح التي تهم مجتمعاتنا المحلية.

وتشكل اتفاقات نوميا حلا محددا ومتوازنا، قام بوضعه ثلاثة شركاء. وإن هذه الترتيبات ستصبح كذلك، دون شك، وثيقة مرجعية للعلماء السياسيين، وستكون مفيدة أيضا لحل النزاعات حول المشروعية، على نحو ما شهده بلدا. ولا يتسم هذا الترتيب بالكمال، بل من الضروري إيجاد أحكام إضافية تهدف إلى توسيع نطاقه ومداه. وثمة مشاكل معينة تتطلب إيجاد حلول تحبك بعناية، وهذا ما ذكرته مختلف الأطراف المعنية وما رددته باستمرار على مدى الأشهر القليلة الماضية، وإنه لمن الإنصاف أن نذكر اليوم أن هذا الحل يتلاءم جيدا مع تعقيدات مشكلة كاليديونيا الجديدة، التي جرى تناولها ولو لمرة واحدة بطريقة مرضية. ولا يعتبر ذلك بمثابة مجموعة لا نهاية لها من الترتيبات الدستورية، ولا بمثابة علاج غير ملائم، بل يمثل حتما الطريق لبناء البلد، الذي لا بد وأن يتطور سياسيا.

ويهيئ ميثاق التأسيس الفرصة لجميع الناس في كاليديونيا الجديدة للتفكير في طريقة جديدة يجسدون فيها رغبتهم في مستقبل مشترك. ولقد أُرست اتفاقات ماتينيون القاعدة من أجل تحقيق هذه الإرادة المشتركة، بينما ستعزز اتفاقات نوميا الأساسات، وتضع اللمسات الأخيرة للشكل الأخير لهذه الأمة، بحيث ترتبط مع المصير المشترك في حد ذاته: هذا ما سمي "رهان الأذكياء" الذي بدأ في عام ١٩٨٨ ويستمر اليوم من خلال توقيعاتنا.

ويتعيّن علينا منذ هذه اللحظة، أن نأخذ بهذه الاتفاقات المهمة، نحياها ونبث فيها الروح. وستصبح بالتالي ما نجعله منها نحن. ويجب أن تسود روح هذه الاتفاقات خلال هذه الفترة، المتمثلة على الأقل بثلاث فترات ولاية انتخابية التي ستتاح لنا. وقد يبدو ذلك للبعض بأنه وقت طويل لتحقيق الهدف، بينما قد يبدو للآخرين بأنها فترة راحة قصيرة تسبق القفز إلى المجهول. وتراهن جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني على أن الخيار لن يكون، في نهاية هذه الفترة، خيارا معارضا أو متناقضا، بل سيكون مماثلا، وسيعتبر بمثابة تمهيد لنشوء شعب المستقبل الذي يحدد الآن هويته، ويتعين عليه في ذلك الوقت أن يتوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بشراكته مع المناطق الحضرية في فرنسا.

ولهذا الغرض، من الضروري، كما هو الحال بالنسبة لكل رهان، وحتى الرهان الذي يتعلق بالذكاء، ألا نلجأ إلى الغش أثناء رمي النرد. ويجب على كل شريك من الشركاء الموقعين على هذه الاتفاقات أن يمارس اللعبة وفقا للقواعد، ويجب ألا تزداد العقبات الأصلية سوءا مع مرور الوقت. ويتعين علينا أن نستفيد من خبرة اتفاقات ماتينيون. وعندما اجتمعنا في باريس في شباط/فبراير الماضي، أعربت جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني عن مشاعر متضاربة بشأن نتائج تلك الاتفاقات. وبالفعل، ربما عاد السلام تماما، إنما لن يتأثر التوازن الجديد للإقليم تأثرا فعالا على

النحو الذي كنا نعتقد، نظرا للموارد الهامة التي توفرت للإقليم من أجل العمل في هذا الاتجاه. وتشعر شريحة كاملة من السكان في كاليدونيا الجديدة، وخاصة الشباب منها، بأن الاتفاقات قد أهملتهم، بينما ازداد الآخرون غنى. مما يولد شعورا بالإحباط من شأنه أن يؤدي إلى نشوء ثورة في المستقبل.

وإنني أطلب الدولة بالاضطلاع بمسؤوليتها وأن تصبحنا في الطريق المؤدية إلى التحرر السياسي والاقتصادي. وإن الدولة هي التي تتحكم بسيادة الإقليم منذ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. ويخضع شعب الكانك حاليا للسيادة الفرنسية، على الرغم من أن الحق إلى جانبه، أي حق الشعوب المستعمرة بتقرير مصيرها، وهو حق تعترف به الأمم المتحدة. ولا يزال هذا الحق حقا غير قابل للتصرف، وسيظل نافذا إلى أن يحين ذلك الوقت الذي نتمتع فيه بالسيادة الكاملة. وعلى الرغم من أن الاتفاقات لا تنص تحديدا على ذلك، حدد هذا الحق في الآلية التأسيسية الملزمة للعملية التي سنباشر في تنفيذها ابتداء من عام ١٩٩٩.

ولقد وافقنا على أن نشارك مجتمعات أخرى في الإقليم بهذا الحق، وذلك ضمن إطار مجموعة النخبين الخاصة المقيّدة، ووفقا للمعايير التي حددت فيما يتعلق بالاقتراع النهائي الذي سيجري عام ١٩٩٨، مهما استغرق من عدد من السنوات. وتكمن الحقيقة في أنه على الرغم من أن تطلعنا يهدف بوضوح إلى أن نرى أمّة تبرز على نحو يتلاءم مع مستقبل هذا البلد، فلا يزال شعب كانك الأصلي يشكل الجوهر الذي لا بد وأن يبنى عليه مستقبلنا المشترك. إنه الشعب الذي سيحقق الاستقرار في المستقبل، بعد أن يرد الاعتبار لحقوقه ويعترف بها. وينبغي، في الوقت الحالي، أن تصان حقوقه كشعب مستعمر، وخاصة من قبل منظمة الأمم المتحدة، التي أعلنت العقد ١٩٩٠-٢٠٠٠، عقدا مخصصا لإنهاء الاستعمار.

ولقد اشتركت مع هذا الشعب الأصلي جماعات أخرى، فاتحين ومؤسسين، تعتقد أنها قد ساهمت في إيجاد كاليدونيا الجديدة كما هي اليوم، ويعود الفضل كذلك إلى وافدين قدموا مؤخرا إلى الإقليم، يتمنون اعتبار البلد بلدا لهم. ويجب علينا بالطبع احترام حقهم في العيش هنا وصونه. كما يتعين على الدولة أن تكفل التوازن بين مختلف طبقات مجتمع كاليدونيا الجديدة، وذلك بهدف مساعدتنا على تحقيق التحرير معا. وهنا أود أن استشهد بالرئيس السابق فرانسوا ميران خلال زيارته إلى تاهيتي في أيار/مايو ١٩٩٠ الذي قال: "أنه مما لا جدوى منه اليوم هو أن نعيد النظر في مسؤوليات، وأخطاء، وحقائق الماضي، بينما سيكون بمثابة إهمال منا إن لم نتصرف اليوم أو في الغد بطريقة تؤدي إلى أن تتكامل الجهود التي سنبذلها معا بالنجاح". ويتمثل هذا الجهد بالنسبة لنا في تطبيق اتفاقات نومييا، التي يجب أن تعيش الآن. وعلى الدولة أن تضطلع بدور هام فيما يتعلق بالتحرير للسير بنا لبلوغ مرحلة النضج السياسي. ولممارسة السلطة في المستقبل. وأقول ذلك لأننا جميعا ندرك جيدا الأمثلة السياسية التي تمارسها دولة محددة على مستعمرات سابقة

لها في أفريقيا، والتي جعلت منهم "جمهوريات موز". ونحن بصراحة لا نريد أيًا من هذا أن يحصل لنا!

وأخيرا، أود، في الختام، أن أوجّه كلماتي إلى شعب كاناك بأن أقول له اتفاقات نوميا هذه ستمكننا تدريجيا من المطالبة بحقنا في السيادة والاستقلال باعتبارها العامل الموحد لنشوء الأمة. وإن ما يجب أن نفعله اليوم هو أن ننكب على العمل وأن نجسّد هذا الحلم الذي يعيش في داخلنا. فليس الاستقلال على بعد ٢٠ سنة من الآن، ويجب علينا أن نبدأ اليوم في بنائه. إن هذه الكلمات القوية هي التي وجهها إليّ هذا الصباح، في أوفيا، هؤلاء الذين تحملوا أكبر معاناة من أحداث عام ١٩٨٨، وهم شعب غوسانا. لقد تمسكوا بإيمانهم بقادتهم السياسيين، على الرغم من العدد الهائل من الضحايا الذي سقط في ٥ أيار/ مايو ١٩٨٨، وفي ٤ أيار/ مايو ١٩٨٩. ولا بد أن هذا العبء الثقيل كان ماثلا في ذاكرة جان - ماري - تجيباو أثناء مفاوضات ماتينيون: "العمل، والحذر، والشباب، والتصميم". هذا ما ينبغي أن يكون شعارنا لكي نبني معا مستقبلا مشتركا لخير مجتمعاتنا".

١٤ - وتحدث رئيس حزب التجمع من أجل كاليدونا في احتفال التوقيع قائلا:

"... لقد تم وضع هدف إحلال السلام المدني منذ عشر سنوات وأبقي عليه طوال هذه المدة. وكان هدفا غير متوقع، آمن فيه القليل من الناس. وهو يمثل الإنجاز الأول من إنجازات هذه الاتفاقات. ولقد أصبح مناخ السلم هذا عادة، ولا يستطيع جيل الشباب بيننا أن يتخيّل ما شهدناه خلال فترة السنوات من ١٩٨٤-١٩٨٨.

"وقد توقعت اتفاقات ماتينيون أيضا الاستفادة من فترة العشر سنوات هذه من أجل تهئية الظروف التي ستمكن الشعوب من اختيار وصون مستقبلها بحرية، ومن تقرير مصيرها، وينص قانون الاستفتاء الذي صدر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ على تنظيم عملية الاستفتاء المتعلقة بتقرير المصير.

"وقد اتضح لنا بسرعة فائقة أن فترة العشر سنوات، التي بدت لنا في عام ١٩٨٨ فترة طويلة جدا، بأنها لن تكون كافية لتحديد وتكريس رؤيا مشتركة للمستقبل. وفي ظل هذه الظروف، فإن تنظيم استفتاء يتعلق بتقرير المصير في عام ١٩٩٨ من شأنه أن يعرّض كاليدونيا الجديدة ثانية لخطر التقسيم، مما قد يعيدنا عشر سنوات إلى الوراء.

"وخلال السنوات التي تلت التوقيع على اتفاقات ماتينيون، أدى الاعتراف المتبادل بين الجماعات المحلية لأن يعمل المسؤولون السياسيون في الإقليم معا بروح من الشراكة وحسن الجوار، سواء أكان ذلك في مجلس النواب أم في المقاطعات. وأدى ذلك إلى ظهور فكرة البحث عن حل رضائي أطلق عليه البعض تسمية "الحل التفاوض" أو "الاتفاق المشترك" الذي حاز مضمونه بسرعة

على موافقة الشركاء المحليين والدولة على حد سواء. ولو أن حلا كهذا قد تم التوصل إليه، لأخضع إلى استفتاء من أجل المصادقة عليه، وليحل بديلا عن الاستفتاء المتعلق بتقرير المصير.

"إلا أن العمل من أجل التوصل إلى الحل الذي تقبل به الغالبية كان طويلا وشاقا. وإن إيلاء الأولوية، بوجه خاص، للمصالح الاقتصادية والمالية، كشرط مسبق، خلال السنتين الأخيرتين، قد أدى إلى تعقيد العملية تعقيدا كبيرا. وبالتالي، فإنه كلما اقتربنا من نهاية عام ١٩٩٨، كلما ازداد شعور السكان بالضيق، مؤديا ذلك إلى إصابتهم بالقلق الحقيقي.

"... ولم يكن التوصل إلى هذا الاتفاق ممكنا إلا بعد تقديم تنازلات، وإن كانت في بعض الأحيان مؤلمة، من هذه الجهة أو تلك. لكن ذلك لا يوحى بتخلي الشركاء المحليين عن معتقداتهم الراسخة. وبالمقابل، شكّل الإعراب عن الرغبة الصادقة في العيش معا وبناء كاليديونيا الجديدة، يعترف فيها كل فرد بالآخر امتدادا لروح اتفاقات ماتينيون.

" ويفترض ذلك الاستفادة من المؤسسات الحديثة والمنظمة الجديدة التي أنجزت مثل هذا الاتفاق، في حشد طاقات الكاليدونيين للعمل في مشروع مشترك يهدف إلى وضع الأساس لمجتمع متضامن وموحد يستعيد فيه الميلانيزيون مكانتهم كاملة. وينبغي أن نعكف الآن على العمل لإيجاد ثروات جديدة، ولاستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة في إقليمنا. إنه الشرط الذي لا بد منه للمتابعة وللحث على بذل جهود أكبر، بغية إيجاد فرص للعمل، وإعادة التوازن في الإقليم، ولاتخاذ إجراءات لفائدة الأكثر فقرا منا، الأمر الذي تم الالتزام به خلال فترة العشر سنوات الماضية".

١٥ - أما في نوميا، فقد حضر رئيس الوزراء حفل افتتاح مركز جان ماري تجيوبواو الثقافي وعقد اجتماعات منفصلة مع ممثلي جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليديونيا.

ثالثا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٦ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة كاليديونيا الجديدة في جلستها ١٤٧٠ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي هذه الجلسة، قدم ممثلا فيجي وبابوا غينيا الجديدة مشروع قرار عن المسألة (A/AC.109/L.1861). واقترح ممثلا مالي وجمهورية إيران الإسلامية استبدال كلمة "المحلية" بكلمة "الإقليمية" في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار. وفي الجلسة ذاتها، وإثر التخلي عن المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، اعتمدت اللجنة الخاصة، دون تصويت، مشروع القرار A/AC.109/L.1861 بعد تنقيحه شفويا.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أبلغ الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة بنص القرار (A/AC.109/L.2093) لكي يوجّه عناية حكومته إليه.

باء - المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

١٧ - استمعت اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، إلى بيان السيد وينسلو من جبهة الكاكاك الاشتراكية للتحرير الوطني (انظر A/C.4/52/SR.9).

١٨ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل فرنسا ببيان أبدى فيه رغبته في إبلاغ اللجنة عن الحالة في كاليدونيا الجديدة منذ التوقيع على اتفاقات ماتينيون، مؤكداً في الوقت ذاته من جديد على تحفظات وفده بشأن اختصاص اللجنة في البت في مسائل تتعلق بكاليدونيا الجديدة. وذكر أنه خلال السنوات التسع الماضية، حدثت تغيرات كبيرة في الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كاليدونيا الجديدة. وأبدت جميع الأطراف المعنية حسن النية في العمل نحو تحقيق السلام ومستقبل أفضل انطلاقاً من روح اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨، التي تم بموجبها إحراز التقدم نحو تحقيق تقرير المصير واللامركزية وإصلاح أوجه الخلل الاقتصادي والاجتماعي من أجل الاستعداد لإجراء استفتاء عام ١٩٩٨. وأشار أيضاً إلى أنه منذ التوقيع على اتفاقات ماتينيون، تغيرت العلاقة بين كاليدونيا الجديدة وجيرانها. وازدادت الاتصالات فيما بينهم على كافة الأصعدة. وسيواصل الإقليم أداء دور تتزايد أهميته في منطقة جنوب المحيط الهادئ يوماً بعد يوم، ولقد ازدادت الزيارات التي تقوم بها الوفود الإقليمية، الأمر الذي يعتبر بمثابة إشارة مشجعة لتأييد اتفاقات ماتينيون. وسوف يتم توسيع نطاق الحوار بين موقّعي اتفاقات ماتينيون ليشمل الجهات الفاعلة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الإقليم.

١٩ - وأعرب عن ارتياحه لأن مشروع القرار المعروض على اللجنة يضع في اعتباره التغييرات الإيجابية في الإقليم والحوار الجاري هناك. وأكد من جديد على أن وفده لن يعارض مشروع القرار ولن يطلب إجراء تصويت مسجل عليه. ومع ذلك، أكد على أن وفده يعتبر أن المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة لا تشمل كاليدونيا الجديدة أو أي إقليم أو مقاطعة من أقاليم ومقاطعات الحكومة الأخرى فيما وراء البحار. وإن الدولة القائمة بالإدارة هي الوحيدة التي لديها صلاحية تحديد الأقاليم التي تشكل أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي؛ وما من قرار تعتمده يمكن أن يعدل الميثاق في هذا المجال، وأن يمنح الجمعية أية صلاحية في هذا الصدد، وإن وفده لا يزال يعتبر أن مسألة كاليدونيا الجديدة هي مسألة تندرج في إطار الولاية الوطنية وفقاً للفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق.

٢٠ - كذلك اعتمدت اللجنة في الجلسة التاسعة مشروع القرار بشأن كاليدونيا الجديدة الوارد في الوثيقة A/52/23 (الجزء الخامس) دون تصويت.

جيم - الجمعية العامة

٢١ - خلال المناقشة العامة، التي جرت في الجلسة العامة الثامنة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ذكر ممثل بابوا غينيا الجديدة مسألة كاليدونيا الجديدة في بيانه (انظر (A/52/PV.28).

٢٢ - وفي الجلسة العامة ٦٩ المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٦١/٥٢ المعنون "مسألة كاليدونيا الجديدة" دون تصويت.

المرفق

اتفاق نوميا

في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وقّع ممثلو كل من الحكومة الفرنسية، وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني على اتفاق يتعلق بمركز الإقليم في المستقبل. وجرى حفل التوقيع الرسمي في نوميا في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨. وفيما يلي نص الاتفاق:

اتفاق بشأن كاليدونيا الجديدة

[الأصل: بالفرنسية]

الديباجة

١ - حينما وضعت فرنسا يدها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣، على الأرض الكبرى، التي أطلق عليها جيمس كوك اسم "كاليدونيا الجديدة"، كانت قد تملكّت إقليمًا وذلك وفقًا لأحكام القانون الدولي الذي كانت تعترف به حينئذ دول أوروبا وأمريكا، ولم تُقَمْ أي علاقات قانونية مع السكان الأصليين. والمعاهدات التي أبرمت في عام ١٨٥٤ والأعوام التي تلتها مع السلطات العرفية، لم تكن اتفاقات متوازنة بل كانت في الواقع أعمالاً من طرف واحد.

غير أن هذا الإقليم لم يكن بلا شعب.

فقد كان يقطن الأرض الكبرى والجزر رجال ونساء أطلق عليهم اسم "الكانك". وكانوا قد أقاموا حضارة خاصة بهم، بتقاليدها، ولغاتها، والأعراف التي كانت تنظم الحقلين الاجتماعي والسياسي. وكانت ثقافتهم وتصوراتهم تُعبر عن نفسها في أشكال مختلفة من الإبداع.

وقد تكونت هوية الكانكا على أساس وجود صلة خاصة مع الأرض. فكان كل من الأفراد ومن القبائل يعرف نفسه بما له من صلة معينة بواد أو رابية أو بالبحر أو بمصب نهر، وكان يحتفظ بذكرى استقبال أسر أخرى. وكانت المسافات والمبادلات تنظمها الأسماء التي كان يمنحها التقليد المتوازن لكل عنصر من عناصر الطبيعة، والمحرمات التي ترتبط ببعضها، والدروب المألوفة.

٢ - وكان استعمار كاليدونيا الجديدة جزءاً من حركة تاريخية واسعة فرضت فيها بلدان أوروبا سيطرتها على القسم المتبقي من العالم.

ففي القرنين التاسع عشر والعشرين، وفد رجال ونساء بأعداد كبيرة، واثقين من أنهم جاءوا معهم بالتقدم وإيمانهم الديني محرّكهم. وقد أتوا إما بغير مشيئتهم أو للبحث عن فرصة ثانية في كاليدونيا الجديدة. فاستقروا فيها وأسسوا فيها أسرا. وجلبوا معهم أفكارهم ومعارفهم وآمالهم وطموحاتهم وأوهامهم وتناقضاتهم.

والبعض منهم، لا سيما رجال الثقافة، والقساوسة أو الكهنة، والأطباء والمهندسون، والمدراء، والعسكريون، والمسؤولون السياسيون، نظروا إلى السكان الأصليين نظرة مختلفة. تميزت إما بالفهم الشديد أو بالتعاطف الحقيقي.

ومن خلال نقلهم المعارف العلمية والتقنية، ساهم سكان الإقليم الجدد، في ظروف غالباً ما كانت صعبة، في تنمية المناجم والزراعة، وبمساعدة من جانب الحكومة، في إدارة كاليدونيا الجديدة. وأتاح ما يتمتعون به في تصميم وإبداع فرصة للتنمية ووضع أسس لها.

وظلت علاقة كاليدونيا الجديدة مع العاصمة البعيدة تتسم لوقت طويل بالتبعية الاستعمارية، وهي صلة لم تتغير، انطوت على رفض الإقرار بالخصوصيات، الأمر الذي عانى منه السكان الجدد أيضاً في تطلعاتهم.

٣ - ولقد آن الأوان للتسليم بالظلال السوداء للفترة الاستعمارية، وإن تخللها شيء من الوميض.

وكانت صدمة الاستعمار صدمة نفسية دائمة بالنسبة للسكان الأصليين.

فقد جُردت بعض القبائل من اسمائها ومن أراضيها. وأسفرت حالة من الاستيطان العقاري الواسع النطاق عن عمليات ترحيل لأعداد كبيرة من السكان، شهدت خلالها عشائر الكانكا موارد عيشهم وهي تتقوض وأماكن ذكرياتهم وهي تزول. وأدت عملية اختزاع الملكية هذه إلى ضياع معالم الاستدلال على الهوية.

وبالرغم من الاعتراف بأساسيات التنظيم الاجتماعي للكاناك فقد تضعض هذا النظام. فعمليات تنقل السكان أدت إلى هدمه، وفي أغلب الأحيان أدى تجاهل السلطة أو استراتيجياتها إلى التنكر للسلطات الشرعية وتنصيب سلطات تفتقر إلى الشرعية وفقا للعرف، مما زاد أزمة الهوية تضاقما.

وفي الوقت نفسه، كان نصيب تراث الكاناك الضني إما الإنكار أو النهب.

وأضيف إلى إنكار العناصر الأساسية لهوية الكاناك، فرض القيود على الحريات العامة وانتفاء الحقوق السياسية، في الوقت الذي دفع فيه الكاناك حياتهم دفاعا عن فرنسا، وبصورة خاصة في الحرب العالمية الأولى. ولقد أبعد الكاناك حتى أصبحوا يعيشون في بلد هم على الهوامش الجغرافية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي لم يكن ليسفر، لدى شعب ذي أنفة وغير مفتقر إلى التقاليد الحربية، إلا عن حالات عصيان استتبعت عمليات قمع عنيفة، مما زاد من حدة مشاعر البغضاء وانعدام التعاطف.

لقد نال الاستعمار من كرامة شعب الكاناك وحرمة هويته. وفي هذه المواجهة، خسر رجال ونساء حياتهم أو مبررات وجودهم. ونتجت عن ذلك ألوان من المعاناة الشديدة. وينبغي ألا تغيب عن البال تلك الأوقات العصيبة، وأن يُعترف بأن أخطاء قد ارتكبت، وأن تُعاد إلى شعب الكاناك هويته المصادرة، مما يُعادل بالنسبة لهم اعترافا بسيادته، وهذه مسألة يتوقف عليها تأسيس سيادة جديدة يتم تقاسمها في إطار مصير مشترك.

٤ - إن إزالة الاستعمار هي الوسيلة اللازمة لإعادة إقامة رابط اجتماعي دائم بين مختلف الطوائف التي تعيش اليوم في كاليدونيا الجديدة، وذلك من خلال السماح لشعب الكاناك بإرساء علاقات جديدة مع فرنسا تتفق ووقائع الحال في زمننا هذا.

لقد اكتسبت الطوائف التي تعيش في الإقليم من خلال مشاركتها في بناء كاليدونيا الجديدة شرعية العيش فيها ومواصلة الإسهام في تنميتها. ووجودها ضروري لتحقيق التوازن الاجتماعي في الإقليم ولأدائه الاقتصادي ولقيام مؤسساته الاجتماعية بوظائفها. وإذا كان عدد الكاناك الذين يتولون مسؤوليات ما زال غير كاف ويتعين زيادته باتخاذ تدابير إرادية، فهذا لا يقلل من ضرورة مشاركة الطوائف الأخرى في حياة الإقليم.

إن من الضروري اليوم إرساء قواعد المواطنة في كاليدونيا الجديدة، وإعطاء السكان الأصليين الفرصة لينشئوا مع الرجال والنساء الذين يعيشون فيها مجتمعا إنسانيا يؤكد مصيره المشترك.

إن قدرات كاليدونيا الجديدة وما فيها من توازنات اقتصادية واجتماعية، لا تمكن من فتح باب سوق العمل على مصراعيه، وهي تسوغ اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الوظائف المحلية.

وقد أظهرت اتفاقات ماتينيون التي وقّعت في حزيران/يونيه ١٩٨٨ رغبة سكان كاليدونيا الجديدة في طي صفحة العنف والازدراء ليخطوا معا صفحات السلام، والتضامن والازدهار.

وبعد مضي عشر سنوات من الآن، من المناسب بدء مرحلة جديدة تتميز بالاعتراف التام بهوية الكانك، وهذا أمر لا بد منه من أجل إعادة صياغة عقد اجتماعي بين جميع الطوائف التي تعيش في كاليدونيا الجديدة، وبالتشارك في السيادة مع فرنسا على طريق تحقيق السيادة الكاملة.

لقد كان الماضي هو زمن الاستعمار. أما الحاضر فهو زمن التشارك، بتحقيق التوازن. ويجب أن يكون المستقبل هو زمن ترسيخ الهوية في إطار مصير مشترك.

وفرنسا على استعداد للسير مع كاليدونيا الجديدة على هذا الدرب.

٥ - لذلك قرر الموقعون على اتفاقات ماتينيون التوصل معا إلى حل من خلال المفاوضات وبتوافق الآراء يطلبون معا إلى سكان كاليدونيا الجديدة إبداء رأيهم بشأنه.

ويحدد هذا الحل لفترة عشرين سنة قادمة النظام السياسي في كاليدونيا الجديدة وطرائق تحررها.

غير أن وضعه موضع التنفيذ يقتضي من الحكومة البدء بإعداد قانون دستوري كيما يعتمده البرلمان.

إن الاعتراف الكامل بهوية الكانك يؤدي إلى التحديد الدقيق للقانون العرفي وعلاقته بالقانون المدني لأشخاص القانون العام، ومعرفة مكان النظم العرفية داخل المؤسسات، وخاصة عن طريق إنشاء مجلس أعيان عرفي، وإلى حماية التراث الثقافي للكانك وتنميته، وإلى وضع آليات قانونية ومالية جديدة من أجل الاستجابة للطلبات المستندة إلى الصلة بالأرض، مع تحفيز الاستفادة منها، وإلى اعتماد رموز للهوية تبين المكانة الأساسية التي تحتلها هوية البلد الكانكية داخل هذه الوحدة المصيرية المقبولة.

وستترجم مؤسسات كاليدونيا الجديدة المرحلة الجديدة باتجاه تحقيق السيادة: حيث تكون لبعض مداولات مجلس النواب في الإقليم قيمة تشريعية وتقوم سلطة تنفيذية منتخبة بتنظيمها ووضعها موضع التنفيذ.

وخلال هذه الفترة، سوف تبرز إشارات على الاعتراف التدريجي بمواطنة كاليدونيا الجديدة، التي يجب أن تجسد وحدة المصير المختار ويمكن أن تتحول، بعد انتهاء هذه الفترة الزمنية، إلى جنسيته، إذا ما تقرر ذلك.

وستقتصر الهيئة الانتخابية التي ستشارك في انتخابات الجمعيات المحلية الخاصة بكاليدونيا الجديدة على الأشخاص المقيمين فيها منذ فترة معينة.

ومراعاة لضيق سوق العمل، ستوضع أحكام تشجع الأشخاص المقيمين إقامة دائمة في كاليدونيا الجديدة على الانضمام إلى سوق العمل المحلي.

إن تقاسم الصلاحيات بين الدولة وكاليدونيا الجديدة سيدل على وجود تقاسم السيادة. وستكون هذه العملية تدريجية. إذ ستنقل بعض الصلاحيات عندما يبدأ تنفيذ النظام الجديد. وسينقل البعض الآخر وفقا لجدول زمني محدد، يجوز لمجلس النواب تعديله، استنادا إلى مبدأ التنظيم الذاتي. ولا يمكن أن تسترد الدولة الصلاحيات المنقولة، وهذا ما يُعبر عن مبدأ عدم إمكانية الرجوع عن هذا النظام.

وستستفيد كاليدونيا الجديدة خلال فترة إنشاء النظام الجديد من المساعدات التي تقدمها الدولة في المجالين التقني والتدريبي وعلى مستوى التمويل اللازم، في سبيل ممارسة الصلاحيات المنقولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسوف تدرج الالتزامات ضمن برامج متعددة السنوات. وستشارك كاليدونيا الجديدة في رأس المال وفي تشغيل الأدوات الإنمائية الرئيسية التي تكون فيها الدولة طرفا مستفيدا.

ولدى انقضاء فترة عشرين سنة، تعرض مسائل نقل الصلاحيات الملكية إلى كاليدونيا الجديدة، والحصول على مركز دولي كامل المسؤولية، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل المواطنة إلى جنسية، على السكان المعنيين كيما يصوتوا عليها. وستعني موافقتهم تمتع كاليدونيا الجديدة بالسيادة التامة.

وثيقة توجيهية

١ - هوية الكانك

ينبغي مراعاة هوية الكانك، على نحو أفضل، في التنظيم السياسي والاجتماعي لكاليديونيا الجديدة.

١-١ الوضع المدني الخاص

منح بعض الكانك الوضع المدني للقانون العام دون أن يطلبوه.

والوضع المدني الخاص هو مصدر لانعدام الأمن القانوني ولا يتيح الاستجابة بشكل مرض لبعض الحالات في الحياة العصرية.

ونتيجة لذلك، تم تقديم التوجيهات التالية:

- سيطلق على الوضع المدني الخاص، من الآن فصاعداً، "الوضع العرفي"؛
- يجوز لأي شخص يمكن أن ينطبق عليه الوضع العرفي وتنازل عنه أو حرم منه على اثر تنازل أسلافه عنه أو نتيجة للزواج أو لأي سبب آخر (حالة الأطفال المسجلين في سجل الحالة المدنية في العاصمة) أن يستعيد ذلك الوضع وسوف يجيز قانون مراجعة الدستور هذا الاستثناء من المادة ٧٥ من الدستور.
- مؤسسات كاليديونيا الجديدة هي التي تحدد القواعد المتصلة بالوضع العرفي، وفقاً للشروط المذكورة لاحقاً.
- يميز الوضع العرفي بين الممتلكات الواقعة داخل "الأراضي العرفية" (الاسم الجديد للمحمية)، والتي ستتم حيازتها، ونقطة ملكيتها في حالة الخلافة وفقاً للقواعد العرفية والممتلكات الواقعة خارج الأراضي العرفية، والتي تخضع لقواعد القانون العام.

٢-١ القانون العرفي والهيكل العرفية

١-٢-١ يجب أن يعاد تحديد المركز القانوني لمحضر اجتماع القبيلة (الذي يمكن تغيير اسمه)، لإعطائه قوة قانونية كاملة، مع تحديد شكله وتنظيم إجراءات للطعن تفادياً لأي منازعة لاحقة. ويتولى موظف آخر، من ينتمي على سبيل المثال للجماعة أو المنطقة العرفية القيام بدور وكيل الشؤون العرفية الذي يضطلع به دركي في الوقت الراهن.

ويحدد الكونغرس، باتفاق مع الهيئات العرفية، شكل محضر اجتماع القبيلة (انظر أدناه). ويرفع الطعن إلى مجلس المنطقة ويقوم بتسجيله مجلس المنطقة أو البلدية.

٢-٢-١ وإبراز أهمية دور المناطق العرفية، ولا سيما عن طريق إسناد دور إلى مجالس المنطقة في توضيح القواعد العرفية وتفسيرها. وبصفة أعم، ينبغي أن تراعي التنظيم الحيزي لكاليدونيا الجديدة، على نحو أفضل، وجود تلك المناطق. وينبغي، على وجه التحديد، أن تأخذ حدود البلديات في الاعتبار حدود تلك المناطق.

٣-٢-١ وسيتحول تحديد طريقة الاعتراف بالسلطات العرفية لضمان شرعيتها. وستقوم بتمديد الهيئة العرفية بكاليدونيا الجديدة (انظر أدناه). وسيرسل إشعار بذلك إلى ممثل الدولة وإلى الجهاز التنفيذي في كاليدونيا الجديدة للذين يتعين عليهما تسجيله. وهكذا يتم تحديد وضع تلك السلطات العرفية.

٤-٢-١ وسيتم الاعتراف بدور السلطات العرفية في مجال الوقاية الاجتماعية والوساطة الجنائية. وستنص على هذه الوساطة النصوص المنطبقة في مجال الإجراءات الجنائية في كاليدونيا الجديدة. ويمكن إشراك السلطات العرفية في صياغة قرارات الجمعيات المحلية، بمبادرة من جمعيات المقاطعات أو البلديات.

٥-٢-١ وسيتحول المجلس العرفي في كاليدونيا الجديدة إلى "مجلس شيوخ عرفي" يتكون من ستة عشر عضواً (عضوان بكل منطقة عرفية)، ويتعين استشارته بشأن المواضيع التي تهم هوية الكانك.

٣-١ التراث الثقافي

١-٣-١ أسماء الأماكن

وسيتم إحصاء أسماء الأماكن بلغة الكانك وإعادة استعمالها. كما سيتم تحديد المواقع المقدسة وفقاً لتقاليد الكانك وحمايتها قانوناً، وفقاً للقواعد السارية فيما يتعلق بالآثار التاريخية.

٢-٣-١ المواد الثقافية

ستشجع الدولة إعادة المواد الثقافية الكانكية الموجودة في المتاحف أو ضمن المجموعات الشخصية في فرنسا أو في بلدان أخرى إلى كاليدونيا الجديدة. ولهذا الغرض، ستستخدم الأدوات القانونية المتاحة للدولة من أجل حماية التراث الوطني. وستبرم اتفاقيات مع هذه المؤسسات من أجل استرداد تلك المواد أو إبراز قيمتها.

٣-٣-١ اللغات

لغات الكانك هي، إلى جانب اللغة الفرنسية، لغات التعليم والثقافة في كاليدونيا الجديدة. وبناء على ذلك يجب تعزيز مكانتها في مجالي التعليم والإعلام وبحث المسألة بترو.

ويجب إجراء بحوث علمية بشأن لغات الكاناك ووضع مقرر تعليمي عنها في الجامعات، في كاليدونيا الجديدة. وسيضطلع المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية بدور أساسي في هذا الشأن. وستبذل جهود كبيرة في مجال تدريب المدربين كيما تتبوأ تلك اللغات المكانة التي تستحقها في التعليم الابتدائي والثانوي. وسيتم إنشاء أكاديمية للغات الكاناك، مؤسسة محلية يتكون مجلس إدارتها من متكلمين يعينون باتفاق مع السلطات العرفية. وستتولى تلك الأكاديمية تحديد قواعد استخدام تلك اللغات وأساليب تطويرها.

٤-٣-١ التنمية الثقافية

يجب إبراز قيمة ثقافة الكاناك في العروض الفنية ووسائل الإعلام. ويجب حماية حقوق المؤلفين على نحو فعال.

٥-٣-١ مركز تجيياو الثقافي

تتعهد الدولة بأن تقدم، بشكل دائم، المساعدة التقنية والتمويل اللازم لمركز تجيياو الثقافي لتمكينه من الاضطلاع، على نحو كامل، بدوره كمناصرة لإشعاع ثقافة الكاناك.

وستتقترح الدولة على كاليدونيا الجديدة إبرام اتفاق خاص بشأن جميع هذه المسائل المتصلة بالتراث الثقافي.

٤-١ الأرض

تحدد هوية كل فرد كاناك في المقام الأول على أساس الأرض.

وينبغي إجراء تقييم متعمق لدور وكالة التنمية الريفية وإدارة الأراضي، وظروف عملها. وينبغي أن تتاح لها الوسائل الكافية للتدخل في الضواحي. وينبغي تعزيز التدابير المرافقة لتوزيع الأراضي لتشجيع استقرار المستفيدين واستغلال تلك الأراضي.

ويجب تسجيل الأراضي العرفية من أجل تحديد الحقوق العرفية المتعلقة بكل قطعة بوضوح. وسوف تستحدث أدوات قانونية ومالية جديدة للنهوض بالتنمية في الأراضي العرفية التي يجب ألا يشكل وضعها عائقاً أمام استغلالها.

وسوف يتواصل الإصلاح العقاري. وستتكون الأراضي العرفية من المحميات والأراضي التي وزعت على "المجموعات الخاضعة للقانون الخاص المحلي" ومن الأراضي التي ستوزعها وكالة التنمية الريفية وإدارة الأراضي استجابة للطلبات المقدمة على سبيل إثبات الصلة بالأرض. وبذلك لن تكون هناك سوى الأراضي العرفية والأراضي الخاضعة للقانون العام. وسوف يضع الكونغرس عقود الإيجار، بالاتفاق مع مجلس الشيوخ

العرفي، من أجل تحديد العلاقات بشأن الأراضي العرفية بين المالك العرفي والمستغل. والجهات المختصة التي ستبت في المنازعات هي الجهات المختصة للقانون العام يساعدها قضاة عرفيون.

ويجب إجراء مسح لأراضي الدولة والإقليم من أجل توزيعها مستقبلاً على جماعات أخرى أو على ملاك عرفيين أو خواص، وذلك بهدف رد الحقوق أو تنميتها خدمة للصالح العام. وسيتم، لذات الغاية، بحث مسألة المنطقة البحرية.

٥-١ الرموز

سيتم البحث، على نحو مشترك، عن العلامات المميزة لهوية البلد مثل الاسم، والعلم، والنشيد الوطني، والعملة ورسوم الأوراق النقدية، للتعبير عن هوية الكانك والمستقبل المشترك بين الجميع.

وسينص القانون الدستوري الخاص بكاليدونيا الجديدة على إمكانية تغيير هذا الاسم بموجب "قانون البلد" تعتمد أغلبية مشروطة (انظر أدناه).

ويمكن ذكر اسم البلد على مستندات الهوية، كرمز للمواطنة.

٢ - المؤسسات

من مبادئ الاتفاق السياسي الاعتراف بالمواطنة في كاليدونيا الجديدة. والمواطنة هي تعبير عن وحدة المصير، وستنظم بعد انتهاء فترة تنفيذ الاتفاق، في شكل جنسية، إذا ما تقرر ذلك.

وبالنسبة لهذه الفترة، ستشكل المواطنة أساس القيود المفروضة على جمهور الناخبين فيما يتعلق بالانتخابات المتصلة بمؤسسات البلد. وفيما يتعلق بالاستفتاء النهائي. وستستخدم مرجعاً في وضع الصيغة النهائية للأحكام التي ستوضع لحماية العمالة المحلية.

وسيجيز القانون الدستوري ذلك.

١-٢ الجمعيات

١-٢-١ ستتكون جمعيات مقاطعات جزر لويوتشي والشمال والجنوب على التوالي من ٧ و ١٥ و ٣٢ عضواً، يكونون أيضاً أعضاء في الكونغرس، وكذلك من ٧ و ٧ و ٨ أعضاء إضافيين، لا يكونون أعضاء في الكونغرس، وذلك أثناء إنشاء المؤسسات. ويجوز لجمعيات المقاطعات أن تقلص، بالنسبة للفترات التالية الولايات، عدد المستشارين غير الأعضاء في الكونغرس.

٢-١-٢ تدوم فترة ولاية أعضاء الكونغرس وجمعيات المقاطعات خمس سنوات.

٢-١-٣ ستكتسي بعض مداولات الكونغرس طابع قانون البلد ولا يمكن، بناء على ذلك، الطعن فيها إلا أمام المجلس الدستوري قبل نشرها، بناء على طلب يقدمه ممثل الدولة أو الجهاز التنفيذي لكاليديونيا الجديدة أو رئيس إحدى مقاطعة أو رئيس الكونغرس أو ثلث أعضائه.

٢-١-٤ (أ) وسيكون من اللازم عرض مشاريع قوانين البلد ومشاريع القرارات على مجلس الشيوخ العرفي عندما تكون تتعلق بهوية الكانك بالمعنى المقصود في هذه الوثيقة. وعندما يأخذ النص المعروض على مجلس الشيوخ العرفي طابع قانون البلد ويكون متعلقا بهوية الكانك، يعقد من جديد كونغرس كاليديونيا الجديدة مداولات إذا كان تصويت مجلس الشيوخ العرفي غير مطابق. ويتعين آنذاك أن يجري الكونغرس تصويتا.

(ب) يمثل مجلس اقتصادي واجتماعي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في كاليديونيا الجديدة. ولا بد من استشارته بشأن مداولات الكونغرس ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ويضم ممثلين عن مجلس الشيوخ العرفي.

٢-١-٥ ينبغي أن تكون حدود المقاطعات والمحليات متسقة بحيث لا تنتمي أية بلدية إلا إلى مقاطعة واحدة.

٢-٢ الهيئة الانتخابية وطريقة الاقتراع

٢-٢-١ الهيئة الانتخابية: تقتصر الهيئة الانتخابية للمشاورات المتعلقة بالتنظيم السياسي لكاليديونيا الجديدة، التي ستبدأ عقب المهلة المحددة لتطبيق هذا الاتفاق (البند ٥) على ما يلي: الناخبون المدرجون في القوائم الانتخابية وقت إجراء المشاورات الانتخابية المقررة في البند ٥ الذين قبلت مشاركتهم في الاقتراع المنصوص عليه في الفقرة ٢ من قانون الانتخابات، أو الذين تتوافر فيهم شروط المشاركة فيه، وإضافة إلى الذين بإمكانهم إثبات أن انقطاعهم عن مواصلة الإقامة في كاليديونيا الجديدة يرجع إلى أسباب مهنية أو عائلية، وكذلك الذين يقع مركز اهتماماتهم المادية والمعنوية في كاليديونيا الجديدة ممن لهم فيها مركز قانوني عرفي أو ممن ولدوا فيها، أو ممن يقع مركز اهتماماتهم المادية والمعنوية في كاليديونيا الجديدة ولم يولدوا فيها من أب أو أم مولودين على أراضيها.

كما يستطيع التصويت في تلك المشاورات الشباب الذين بلغوا السن القانونية للمشاركة في الانتخابات ومسجلون في القوائم الانتخابية ممن ولدوا قبل عام ١٩٨٨ وكانت كاليديونيا الجديدة هي محل إقامتهم في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٨، أو ممن ولدوا بعد عام ١٩٩٨ وكان أحد والديهم يستوفي الشروط اللازمة للتصويت في اقتراع نهاية عام ١٩٩٨، أو ممن يمكن أن تنطبق عليه تلك الشروط.

وستطيع التصويت كذلك في تلك المشاورات من يستطيعون أن يشبوا في عام ٢٠١٣ على إقامتهم إقامة دائمة في كاليديونيا الجديدة لمدة عشرين عاما.

وكما جاء في النص المبرم لاتفاقات ماتينيون، ستكون الهيئة الانتخابية لمجالس المقاطعات والكونغرس محدودة، إذ أنها ستقتصر على الناخبين الذين كانت تنطبق عليهم شروط التصويت في اقتراع عام ١٩٩٨، والناخبين المسجلين في الجدول الملحق الذين سيستوفون شرط الإقامة لمدة عشر سنوات عند تاريخ إجراء الانتخابات، فضلا عن الناخبين الذين سيبلغون السن القانونية للانتخاب للمرة الأولى بعد عام ١٩٩٨، ممن يستطيعون إثبات إقامتهم لمدة عشر سنوات في عام ١٩٩٨، أو ممن تنطبق على أحد والديهم شروط المشاركة في اقتراع نهاية عام ١٩٩٨، أو ممن يكون أحد والديهم مسجلا في جدول مرفق ومعهم ما يفيد بإقامتهم لمدة عشر سنوات في كاليدونيا الجديدة في تاريخ إجراء الانتخابات.

ويُفسر مفهوم الإقامة وفقا للمادة ٢ قانون الاقتراع. وسيتم وضع قائمة الناخبين المسموح لهم بالمشاركة في كل اقتراع قبل نهاية السنة السابقة للاقتراع.

وسيجري تطبيق الهيئة الانتخابية المحدودة على انتخابات المحليات إن كان للوحدة المحلية تنظيم خاص بكاليدونيا الجديدة.

٢-٢-٢ ولتعزيز أعمال المجالس المحلية من خلال تلافي الآثار الناجمة عن تشتت توزيع الأصوات، ستُنطبق نسبة الـ ٥ في المائة كحد أدنى على الناخبين المسجلين وليس على الأصوات المدلى بها.

٣-٢ الجهاز التنفيذي

سيتحول الجهاز التنفيذي في كاليدونيا الجديدة إلى حكومة جماعية ينتخبها مجلس الكونغرس وتكون مسؤولة أمامه.

وسيعين الكونغرس أعضاء الجهاز التنفيذي بالتمثيل النسبي، بناء على تقديم الجماعات السياسية قوائم المرشحين سواء كانوا من أعضاء المجلس أو من خارجه. ولا يمكن الجمع بين العضوية في الحكومة والعضوية في الكونغرس أو في مجالس المقاطعات. وعضو الكونغرس أو مجلس المقاطعة المعين عضوا في الحكومة يحل محله في المجلس الشخص المسجل بعده في القائمة. ويستعيد مقعده في حالة انتهاء خدمته.

ويحدد الكونغرس تشكيل الجهاز التنفيذي.

ويحاط ممثل الدولة علما بجدول أعمال اجتماعات الحكومة ويحضر مداولاتها. ويتسلم مشاريع القرارات قبل نشرها وله أن يطلب إلى الجهاز التنفيذي إعادة مناقشتها.

٤-٢ المحليات

يمكن مد صلاحيات المحليات في مجالات التحول الحضري والتنمية المحلية وامتيازات توزيع الكهرباء والضرائب المحلية. ويمكن أن يستفيد من تحويلات الأملاك العامة.

٣ - الصلاحيات

تنتقل الصلاحيات التي تتمتع بها الدولة إلى كاليدونيا الجديدة بالشروط الآتية:

- ينتقل جانب منها بمجرد العمل بالتنظيم السياسي الجديد؛
- وينتقل جانب آخر منها في المراحل الوسيطة؛
- تتقاسم الدولة وكاليدونيا الجديدة جانباً آخر منها؛
- لا يمكن أن تنتقل الجوانب الأخرى ذات الطابع السيادي إلا عقب المشاورات المذكورة في البند ٥.

ويستطيع الكونغرس، أن يطلب، بالأغلبية المشروطة لثلاثة أخماس الأعضاء، تعديل المواعيد المقررة لانتقال الصلاحيات، فيما عدا الصلاحيات ذات الطابع السيادي. وتشارك الدولة أثناء تلك الفترة في تحمل الأعباء المالية المترتبة على الصلاحيات المنقولة. ويكفل القانون الدستوري ذلك التعويض المالي.

١-٣ الصلاحيات الجديدة الممنوحة لكاليدونيا الجديدة١-١-٣ الصلاحيات المنقولة مباشرة

يصبح مبدأ الانتقال سارياً ما أن يتم إنشاء المؤسسات المنبثقة عن هذا الاتفاق؛ ويجري التنفيذ أثناء الولاية الأولى لمجلس الكونغرس.

- الحق في العمل: تتخذ كاليدونيا الجديدة بالتعاون مع الدولة الإجراءات اللازمة لتوفير ضمانات خاصة فيما يتعلق بحق سكانها في العمل. ويجري تعزيز الأنظمة المتعلقة بدخول الأشخاص غير المقيمين في كاليدونيا الجديدة.

وبالنسبة للمهن الحرة، يمكن تقييد الحق في إنشاء الشركات فيما يتعلق بالأشخاص غير المقيمين في كاليدونيا الجديدة.

وبالنسبة لأصحاب الأجور العاملين في القطاع الخاص وفي الخدمة العامة على الصعيد الإقليمي، سيجري وضع نظام محلي لتعزيز حصول السكان على العمل.

- حق الرعايا الأجانب في العمل؛
- التجارة الخارجية، بما في ذلك وضع اللوائح المتعلقة بالواردات، والتصريح بالاستثمارات الأجنبية؛
- الاتصالات الخارجية فيما يتعلق بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فيما عدا الاتصالات الحكومية وتنظيم ترددات البث الإذاعي؛
- الملاحة والخطوط البحرية الدولية؛
- الاتصالات الخارجية في مجال الخطوط الجوية التي ليس لها سوى كاليدونيا الجديدة موقع للهبوط في طريقها إلى فرنسا، وذلك في ظل التزام فرنسا بتعهداتها الدولية؛
- التنقيب عن الموارد الطبيعية البيولوجية وغير البيولوجية في المنطقة الاقتصادية، واستغلالها وإدارتها والحفاظ عليها؛
- المبادئ التوجيهية لقانون العمل؛
- المبادئ التوجيهية للتدريب المهني؛
- الوساطة الجزائية العرفية؛
- تحديد العقوبات الجزائية المتعلقة بمخالفة قوانين البلد؛
- تنظيم إدارة المقاطعات؛
- برامج التعليم الابتدائي وإعداد المعلمين والرقابة التعليمية؛
- الأملاك البحرية العامة المنقولة إلى المقاطعات؛

٢-١-٣ الصلاحيات المنقولة في مرحلة ثانية

في مرحلة وسيطة تقع خلال الولايتين الثانية والثالثة للكونغرس، تنتقل الصلاحيات التالية إلى كاليدونيا الجديدة:

- القواعد المتعلقة بالحالة المدنية في إطار القوانين السارية؛
- القواعد المتعلقة بالشرطة والأمن في مجال الملاحة الجوية والبحرية الداخلية؛
- وضع القواعد واتخاذ التدابير المتعلقة بالأمن المدني. مع وجود آلية تتيح لممثل الدولة اتخاذ التدابير اللازمة في حالة القصور؛
- النظام المحاسبي والمالي للجمعيات العامة ومؤسساتها العامة؛
- القانون المدني والقانون التجاري؛
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالملكية العقارية والحقوق العينية؛
- التشريعات المتعلقة بجُنَاح الأحداث والأطفال المعرضين للخطر؛
- القواعد المتعلقة بالإدارة المجتمعية؛
- الرقابة الإدارية على الجمعيات العامة ومؤسساتها العامة؛
- التعليم الثانوي؛
- القواعد الواجبة التطبيق في مجال التعليم الخاص الذي تنظمه العقود.

٢-٣ الصلاحيات المشتركة

١-٢-٣ العلاقات الدولية والإقليمية

العلاقات الدولية هي من اختصاص الدولة. وتضع الدولة في اعتبارها المصالح الخاصة بكاليدونيا الجديدة في المفاوضات الدولية التي تجريها فرنسا وتتيح أمام كاليدونيا الجديدة المشاركة في تلك المناقشات.

وبإمكان كاليدونيا الجديدة أن تصبح عضوا في بعض المنظمات الدولية أو أن تنتسب إليها وفقا لنظمها الأساسية (المنظمات الدولية لمنطقة المحيط الهادئ، والأمم المتحدة، واليونسكو ومنظمة العمل الدولية، وما إلى ذلك). وستحاط الأمم المتحدة علما بما يتخذ من خطوات في سبيل تحقيق الاستقلال.

ويمكن أن يكون كاليديونيا الجديدة تمثيل في بلدان منطقة المحيط الهادئ ولدى تلك المنظمات المذكورة أعلاه وكذلك الاتحاد الأوروبي.

ويمكنها أن تعقد اتفاقات مع تلك البلدان في حدود مجالات اختصاصها.

وسوف تشارك كاليديونيا الجديدة في إعادة المفاوضات المتعلقة بقرار ضمها إلى أوروبا - أراضي وأقاليم ما وراء البحار.

ويجري تنفيذ برنامج تدريبي لإعداد مواطني كاليديونيا الجديدة على الاضطلاع بالمسؤوليات في مجالات العلاقات الدولية.

وسيحدد اتفاق خاص علاقات كاليديونيا الجديدة مع إقليم واليس وفوتونا. وسيكون تنظيم دوائر الدولة مستقلا بالنسبة لكل من كاليديونيا الجديدة وذلك الإقليم.

٢-٢-٣ الأجانب

يشارك الجهاز التنفيذي في تنفيذ اللوائح المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم.

٣-٢-٣ الإذاعة والتلفزيون

يستشير المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون الجهاز التنفيذي قبل اتخاذ أي قرار يخص كاليديونيا الجديدة.

ويمكن عقد اتفاقية بين المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون وكاليديونيا الجديدة لضمها إلى سياسة الإعلام بالوسائل السمعية والبصرية.

٤-٢-٣ الحفاظ على النظام

يحيط ممثل الدولة الجهاز التنفيذي علما بالتدابير المتخذة.

٥-٢-٣ التنظيم الخاص بالمناجم

تنتقل الصلاحيات المقصورة على الدولة فيما يتعلق بالهيدروكربونات وأملاح البوتاسيوم والنيكل والكروم والكوبالت.

توكل مسؤولية وضع القواعد إلى كاليديونيا الجديدة ثم يعهد بمسؤولية تنفيذها إلى المقاطعات.

ويتعين استشارة مجلس للمناجم يتألف من ممثلين عن المقاطعات ويحضر اجتماعاته ممثل الدولة بخصوص جميع مشاريع مناقشات الكونغرس أو المقاطعات في مجال المناجم. وفي حالة وجود رأي مغاير للمجلس أو رأي معارض للممثل الدولة، يبت في الأمر الجهاز التنفيذي لكاليديونيا الجديدة.

٦-٢-٣ الخدمات الجوية الدولية

سيتم إشراك السلطة التنفيذية في المفاوضات عندما لا يكون الاختصاص منوطاً بالكامل بكاليديونيا الجديدة.

٧-٢-٣ التعليم العالي والبحث العلمي

ستشارك الدولة السلطة التنفيذية في إعداد العقود التي تربطها بهيئات البحث الموجودة في كاليديونيا الجديدة وبالجامعة، وذلك لزيادة مراعاة الاحتياجات المحددة لكاليديونيا الجديدة في مجال التعليم العالي والبحث. وسيكون باستطاعة كاليديونيا الجديدة أن تبرم مع هذه المؤسسات اتفاقات بشأن الأهداف والاتجاهات.

٣-٣ الاختصاصات الملكية

سيظل القضاء والأمن العام والدفاع والعملة (وكذلك الائتمان وأسعار الصرف)، والشؤون الخارجية (مع مراعاة أحكام البند ١-٢-٣) من اختصاص الدولة إلى أن يقوم التنظيم السياسي الجديد الناتج عن استشارة السكان المعنيين، المنصوص عليه في البند ٥.

وأثناء هذه الفترة، سيجري تدريب مواطنين من كاليديونيا الجديدة وإشراكهم في ممارسة السلطات في هذه المجالات، بهدف إعادة التوازن والتحضير لهذه المرحلة الجديدة.

٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

١-٤ التدريب

١-٤-١ ينبغي أن تكون عمليات التدريب، من حيث مضمونها ومنهجيتها، أكثر مراعاة للواقع المحلي والبيئة الإقليمية ومتطلبات إعادة التوازن. وسيُشرع في مناقشات مع دول المحيط الهادئ لغرض الاعتراف المتبادل بالشهادات والتدريب. وينتظر أن يمكن التقسيم الجديد للاختصاصات سكان كاليديونيا الجديدة من شغل مزيد من وظائف المدربين.

ويتعين على الجامعة أن تستجيب للاحتياجات الخاصة بكاليديونيا الجديدة في مجالي التدريب والبحث.

وسيكون معهد تدريب الموظفين الإداريين تابعا لكاليديونيا الجديدة .

٤-١-٢ وستدعم الدولة برنامجا لتدريب الموظفين الإداريين من المستويين المتوسط والعالي، ولا سيما الموظفون التقنيون والماليون وذلك من خلال العقود الإنمائية لتكملة عمليات نقل الاختصاصات التي تحققت والتي ستتحقق في المستقبل.

وسيكون هناك برنامج محدد، سيخلف برنامج "٤٠٠ موظف إداري" ويتصل بالتعليم في المرحلتين الثانوية والعالية وبالتعليم المهني، الهدف منه هو مواصلة إعادة التوازن وتمكين الكناك من تقلد مسؤوليات في جميع قطاعات النشاط.

٢-٤ التنمية الاقتصادية

٤-٢-١ ستُبرم مع الدولة عقود إنمائية متعددة السنوات. ويمكن أن تشمل هذه العقود كاليدونيا الجديدة والمقاطعات والبلدات وتكون هادفة إلى تعزيز الاستقلال الذاتي والتنويع في المجال الاقتصادي.

٤-٢-٢ المناجم

ستوضع خطة لاستغلال الثروات المنجمية للإقليم. وستشرف كاليدونيا الجديدة على تنفيذها بفضل النقل التدريجي لمهمة وضع قانون التعدين وتنفيذه.

٤-٢-٣ الطاقة

ستسعى سياسة الطاقة إلى تحقيق هدف الاستقلال الذاتي وإعادة التوازن: البحث عن مواقع هيدروكهربائية، وبرمجة تزويد الأرياف بالطاقة الكهربائية مع مراعاة فارق التكاليف المتصلة بالخصائص الجغرافية للإقليم. وسيجري إشراك متعهدي القطاع في تنفيذ هذه السياسة.

٤-٢-٤ ضرورة تحديث تمويل الاقتصاد

- ستُستشار السلطة التنفيذية بشأن القرارات المتصلة بالسياسة النقدية. وستكون كاليدونيا الجديدة ممثلة في الهيئات المتخصصة التابعة لمعهد إصدار العملة.
- ولتمويل التنمية، سيحتفظ المعهد الكاليدوني للمشاركة بدوره واختصاصاته. وسيجري إنشاء صندوق ضمان لتيسير تمويل مشاريع إنمائية على الأراضي العرفية.
- وستُرسَم للمصرف الكاليدوني للاستثمار أهداف عامة لخدمة التنمية. وبإستطاعة الجماعات المحلية أن تدعم، في حدود اختصاصاتها، تنمية المؤسسات بالتعاون مع القطاع المصرفي.
- وسيجري إنشاء آلية محددة لتيسير إعادة هيكلة المؤسسات والنهوض بها.

٣-٤ السياسة الاجتماعية

١-٣-٤ سيتواصل، بمساعدة الدولة، الجهد المبذول لتعزيز المساكن الاجتماعية. وينتظر أن تسهم عمليات تخصيص التمويل واختيار المتعهدين في إقامة توازن جغرافي. وبالنسبة للمساكن الاجتماعية، سيجري التمييز بين أدوار محصل الإيرادات ومتعهد البناء والقائم بشؤون الإدارة.

٢-٣-٤ سيوضع إنشاء نظام معمم للتغطية الاجتماعية.

٤-٤ التحكم في وسائل التنمية

أثناء الفترة الجديدة المقبلة، سيجري تمكين كاليدونيا الجديدة من السيطرة سيطرة كافية على الوسائل الرئيسية لتنميتها. وفي الحالات التي تسيطر فيها الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، سيطرة كلية أو جزئية على هذه الوسائل، ستحل كاليدونيا الجديدة محلها وفقا لشروط وجداول زمنية سيجري تحديدها. وستصبح المؤسسات العامة الوطنية العاملة في كاليدونيا الجديدة على وجه الحصر مؤسسات عامة تابعة لكاليدونيا الجديدة، عندما ترغب هذه الأخيرة في ذلك.

والمؤسسات المعنية على وجه الخصوص هي: مكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعهد تدريب الموظفين الإداريين، وشركة كاليدونيا الجديدة للطاقة، والمعهد الكاليدوني للمشاركة، ووكالة التنمية الرياضية وإدارة الأراضي، ووكالة تنمية ثقافة الكانك.

وبالنسبة للهيئات التي لا تعمل في كاليدونيا الجديدة فحسب، ينبغي أن تكون لهذه الأخيرة وسائل لإبراز اتجاهاتها الاستراتيجية فيما يتصل بكاليدونيا الجديدة عن طريق مشاركتها في رأس المال أو في الأجهزة المسيرة.

٥ - تطور التنظيم السياسي لكاليدونيا الجديدة

ستنظم مشاوراة انتخابية أثناء ولاية الكونغرس الرابعة (تدوم ٥ سنوات) وسيحدد الكونغرس موعد هذه المشاورة أثناء هذه الولاية، بالأغلبية المشروطة البالغة ثلاثة أخماس.

وإذا لم يحدد الكونغرس هذا الموعد قبل نهاية السنة ما قبل الأخيرة من هذه الولاية الرابعة، ستنظم المشاورة في موعد تحدده الدولة، في السنة الأخيرة من الولاية.

وستتعلق المشاورة بنقل الاختصاصات الملكية إلى كاليدونيا الجديدة، وحصولها على مركز دولي تكون لها فيه المسؤولية الكاملة وتحويل المواطنة إلى جنسية.

وإذا كانت استجابة الناخبين لهذه المقترحات سلبية، فباستطاعة ثلث أعضاء الكونغرس الدعوة إلى عقد مشاورة أخرى أثناء السنة الثانية التي تلي المشاورة الأولى. وإذا كانت الاستجابة سلبية مرة أخرى،

يمكن تنظيم مشاوره أخرى حسب الإجراء ذاته وفي المواعيد ذاتها. وإذا كانت الاستجابة سلبية كذلك، يجتمع الشركاء السياسيون لدراسة الحالة.

وما لم تفض المشاورات إلى التنظيم السياسي الجديد المقترح، يظل التنظيم السياسي الذي أنشئ بموجب اتفاق عام ١٩٩٨ ساريا، ويعتبر أنه بلغ المرحلة الأخيرة من تطوره، بدون إمكانية التراجع، و "عدم جواز التراجع" هذا مضمون دستوريا.

وتنطبق نتيجة هذه المشاورة بصورة شاملة على كاليديونيا الجديدة بأكملها. ولا يمكن لجزء من كاليديونيا الجديدة أن يكون ذا سيادة تامة بمفرده أو يقيم بمفرده صلات مختلفة مع فرنسا، لأن نتائج المشاورة الانتخابية في ذلك الجزء كانت مختلفة عن النتيجة الشاملة.

وتعترف الدولة أن كاليديونيا الجديدة مؤهلة للحصول على التحرر التام في نهاية هذه الفترة.

٦ - تنفيذ الاتفاق

١-٦ النصوص

تشرع الحكومة في إعداد النصوص اللازمة لتنفيذ الاتفاق ولا سيما مشروع قانون تنقيح الدستور بهدف اعتماده في البرلمان. وإذا لم يتسن تحقيق هذا التنقيح وإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتطبيق أحكام الاتفاق، يجتمع الشركاء لدراسة آثار ذلك على التوازن العام لهذا الاتفاق.

٢-٦ المشاورات

ستنظم في كاليديونيا الجديدة، بمبادرة من الأطراف الموقعة، مشاورات مع المنظمات السياسية والعرفية والاقتصادية والاجتماعية بشأن الاتفاق المبرم.

٣-٦ اقتراح عام ١٩٩٨

سينظم اقتراح قبل نهاية عام ١٩٩٨ بشأن التنظيم السياسي لكاليديونيا الجديدة موضوع هذا الاتفاق.

ولا يسمح القانون الدستوري لكاليديونيا الجديدة بالاقتراح إلا للناخبين الذين قبلوا للمشاركة في الاقتراح المنصوص عليه في المادة ٢ من قانون ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

٤-٦ الانتخابات لعضوية جمعيات المقاطعات والكونغرس

ستجرى انتخابات لجمعيات المقاطعات والكونغرس في غضون الأشهر الستة التالية لاعتماد النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسي لكاليديونيا الجديدة. وتنتهي فترات عضوية أعضاء جمعيات المقاطعات في تاريخ هذه الانتخابات.

٥-٦ لجنة الأطراف الموقعة

سيتم إنشاء لجنة للأطراف الموقعة للقيام بما يلي:

- أخذ الآراء التي ستبديها الهيئات المحلية التي استشيرت بشأن الاتفاق في الاعتبار؛
- المشاركة في إعداد النصوص اللازمة لتنفيذ الاتفاق؛
- كفالة متابعة تنفيذ الاتفاق.

حظيت الوثيقتان الواردتان أعلاه، وهما الديباجة والوثيقة التوجيهية، بموافقة شركاء اتفاقات ماتينيون، مما يدل على نهاية التفاوض الذي تم بحضور السيد دومينيك بور، مندوب الحكومة، المفوض السامي للجمهورية.

وسيقيم الشركاء بتبادل المعلومات وإجراء المشاورات اللازمة قبل أن يوقع رئيس الوزراء والأطراف الموقعة على الوثيقتين، في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٨.

<u>عن جبهة الكانك الاشتراكية</u>	<u>عن الحكومة</u>	<u>عن حزب التجمع</u>
<u>للتحرير الوطني</u>	<u>ممثلوها في عين المكان</u>	<u>من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية</u>
روش واميتان	ألان كريشناشت	جاك لافلور
بول نياوتين	تييري لاتاست	بيير فروجي
شارل بيدجو		سيمون لويكهوت
فيكتور توتوغورو		هارولد مارتين
		جون ليك

بحضور

برنار ديلادريار

دومينيك بور

— — — — —